قداسة البابا

بحث في الحقوق الدولية

تمهيد

نشأت سلطة البابا الزمنية في ايام الأمير (بين) والامبراطور (شارلمان) واخذ الناس يعتقدون من ذلك الحين ان البابا خليفة الله في الارض والحاكم الروحاني المرسل من قبله تعالى

ولكن لم يدم له ذلك طويلا اذ ما بدأ القرن السادس عشر الا وانهار بناء تلك السلطة المشمخر الى الحضيض بالاصلاح الديني فتوزعت السلطة الروحية بين البروتستانت والكاثوليك وحدث بسبب ذلك عدة وقائع اثرت كثيراً في تكييف الحقوق الدولية

وللوقوف على حقوق البابا الحاضرة نكتفي بايراد ما يأتي :

كان للبابا حتى سنة (١٨٧٠) صفتان مختلفتان صفة حاكم زمني وصفة الرئيس الاكبر لكنيسة الكاثوليك ولكل من هاتين القوتين تأثير على الاخرى بمقابل تأثير الاخرى عليها .

وقد عد — صوابا او خطأ — ان الحكومة الزمنية هي وحدها الضامنة لاستقلال الحكومة الروحية وهي هي التي تجعل رئيس الكنيسة في حذر عن ان تتمكن اي حكومة زمنية من السيطرة عليه .

والواقع ان الباباوات كانوا عندما يرون مملكتهم تعرضت لخطر ما ولم تنفع قواهم

المعنوية في الذب عنها ورد مناوئيهم في الاعقاب · فكأن لها القوى المادية التي كثيراً ما درأت عنهم بالاشتراك مع القوى المعنوية اخطاراً كادت تقضي على البابابية وتعفي من اثرها · ولكل من هاتين القوتين هيئة خاصة لادارة شؤونها في الفاتيكان ·

والبابا بصفته حاكماً زمنياً كالحكومات الروحية كان متمتعاً بكل ما يطلب من رؤساء الدول الاخرى وله ما لهؤلاء من الامتيازات والصلاحية ؛ غير ان سلطته هذه ونفوذه كانا لا يتعديان حدود شبه جزيرة ايطاليا ·

على ان منزلة الدولة الروحانية في الجمعية الدولية كمنزلة اي دولة اخرى ولها ما لها من الحقوق وعليها ما عليها من الواجبات لذلك على كل دولة من الدول وان كانت بروتستانتية ان تحترم هذه الدولة الروحانية ورئيسها مثل احترامها الدول الاخرى ورؤسائها · وللبابا عدا عما ذكرنا من النفوذ ضمن شبه جزيرة ايطاليا نفوذ يشمل الشرق والغرب بحيثما قصدت في اسية واوروبة وافريقية واميركا تجد راية نفوذه تخفق على افئدة الكاثوليكيين ·

وقد حدث في سنة (١٨٧٠) واقعتان مهمتان كانتا سبباً لالحاق الدولة الروحانية بدولة ايطاليا الزمنية فقد نقض فكتور عمانوئيل الثاني ملك ساردينيا في ١٥ ايلول سنة (١٨٦٤) العهد الذي بينه وبين فرانسة لاحترام حرية رومة وعدم التعرض لها باذى واخذ يتعقبها الى ان استولى عليها جبراً وادخلها في مملكته وهكذا انتهت حكومة البابا الزمنية على يده الا ان زوال سلطة البابا الزمنية لم يفقده شيئاً من السلطة الروحية بل ازدادت هذه السلطة نفوذاً وقوة عن ذي قبل واصبح تماماً الملكية المطلقة على الكنيسة الكاثوليكية عدا ما كان له عليها من النفوذ السائد ·

وقد ان سفراءه في الاقطار كلها الكاثوليكية عصبة هذا الحاكم الروحاني ونفوذ هؤلاء السفراء في البلاد الكاثوليكية مستمد من نفوذ البابا وقوته حيث ما هم

من القوة المعنوية على النفوس .

هذا وما دامت حكومة البابا الحبرية ذات حق في الوجود فهي حكومة بالنظر الى الحقوق الدولية .

المطلب الاول — وجوب استقلال البابا

لو كان البابا مطرانا لرومة فحسب لكان في غنى عن البحث عن شخصيته كدولة او الا يكون مقيما الا في دولة ايطاليا وتحت سلطتها القضائية والتنفيذية تجري عليه احكام الحقوق العمومية والخصوصية والحقوق الاساسية والحرية لدولة ايطاليا ويكون مركزه حينئذ شبيها بمركز المطران الآن بين الشعوب . بيد ان البابا ليس مطرانا لمدينة رومة فقط بل هو رئيس الكاثوليك المسيحيين المنتشرين في اقطار العالم وانه ليس مجرد رئيس كنيسة فحسب بل هو رئيس [illegible] له نظام سامٍ في نظر الكاثوليك على اختلافهم .

ويقع انتخاب البابا في الحبرية بمجمع الكرادلة ويصدر انتخابه من اي سلطة من الدول المسيحية . وليس لدولة ما ان تتدخل في هذا الانتخاب مطلقا حتى لم يبق لفرنسة واسبانيا والنمسا من حق في المعارضة

وقد ارادت النمسا المثلثة في هذا الحق الى احد كرادلتها في الاجتماع الذي عقد في الفاتيكان سنة (١٩٠٣) لانتخاب خلف لاون الثالث عشر الا ان مجمع الكرادلة رفض هذه المعارضة (الكردينال رامبولا)

ومما يرى ان الكرادلة تطلب البابا الذي يقع عليه [illegible] الدولية خاصة التي لا [illegible] القوة المادية [illegible] العلائق السياسية فقط .

وكثيرا ما يدخل البابا في امور الدول المختلفة بصفته حكما مفوضا للامور

الاعتقادية والاخلاقية ومثلاً للامور الروحانية ورئيساً لجند الله (اي رجال الدين) ولهذا فالدول التي يكون كل رعاياها او جلهم كاثوليكاً لا ترضى بان يكون البابا تابعاً لدولة ما لان الدولة التي يتم لها ان تضم البابا تحت جناحها تقتعد غارب المجد وتنال السيادة على الدول كافة بما يتاح لها بذلك من النفوذ العظيم على شعوب الارض وامها . ولا سبيل لدولة اخرى بعد ان تتمتع بالحرية الكاملة بما يتسنى لتلك الدولة من التدخل في امورها تحت ستار الحاكمية الروحانية .

ونتيجة القول يجب ان يكون البابا حراً بكل ما ترمي اليه هذه الكلمة من المعاني وتشمله من الاغراض وان ينزه هذا المقام الجليل مقام البابوية عن ان يكون تابعاً لاي دولة من الدول .

غير انه وان كان البابا كغيره من بني الانسان يولد تابعاً لاحدى الدول فلا يجوز ان يظل تابعاً لاحد بعد ان تلقى اليه مقاليد خلافة المسيح عليه السلام

ولهذا لم يسع الايطاليين عند الغائهم سلطة البابا الزمنية الا حل هذه المشكلة على ما ترضى به الدول الاخرى فضمنوا لها استقلال البابا استقلالاً تاماً واسموا مقام البابوية (الكرسي الرسولي) .

وليست هذه التسمية واعطاء تلك الامتيازات من مبتدعات الايطاليين فقد رفع الكونت (دو كاوور) في ١٨ ايلول سنة (١٨٦٠) الى فرانسة والفاتيكان لائحة في شأن البابوية ضمنها عدة مواد من هذا القبيل ومنها : انه يجب ان تبقى للبابا كافة الامتيازات الحقوقية اذا اريد تجريده من السلطة الزمنية . وان تعطى له الحرية الكاملة لادارة الشؤون الروحانية مع بقاء علاقاته بالطائفة الكاثوليكية في جميع الممالك حرة . وان توظف له كل دولة وظيفة من مال سنوية يتمكن بها من ادارة الكنيسة بسهولة فلم تصادف تلك قبولاً عند البابا (بيوس) . وقد ابلغ البابا في كانون ثاني سنة (١٨٦٨) ترتيباً جديداً آخر وهو : بقاء سكان

الفاتيكان والحي الذي بناه ليون الرابع المسمى (سيته له ئونين) البالغين (٥٠٠٠) نسمة تحت سلطة رئيس الكنيسة عدا عن حق الملك الحاكمية والامتيازات المصدقة قبلاً فكان نصيب هذا الترتيب من الرد ايضاً . ووقع ايضاً الكونت (دوسان مارتينو) في ٢٩ اغسطس سنة (١٨٧٠) لائحة اخرى تحتوي على ما هو اهم مما سبق وردت كذلك .

وهكذا لقد ضمن (فيكتور عمانوئيل) حرية البابا التامة في الامور الروحانية مكرماً لانه ان لم يعترف البابا بهذه الحرية ويستعملها فلا يبقى البابا في رومة بل يسيطر على عواطف اللاتين من الطوائف المسيحية . فتقوم في كل مملكة كنيسة منفصلة في جميع شؤونها عن كنيسة رومة ويفضي هذا الامر الى القضاء على وحدة الكنيسة الكاثوليكية المطلقة .

لقد ادرك (فيكتور عمانوئيل) هو وقومه هذه النتيجة ان لم يضمن البابا استقلالاً لا تشوبه شائبة ولو فداحة الخسارة التي تنزل بايطاليا بالحجر عليه لم يكتف بمنحه التمتع بسلطته الروحية باستقلال وحرية فاصدر في ١٣ مايس سنة (١٨٧١) قانوناً تعهد فيه بجعلها زمنية ايضاً . (لها تلو)

***